مدير جديد لمكتب الأسد..النظام لا يؤكد والموالون يتداولون الإسم

almodon.com/arabworld/2020/7/7/مدير-مكتب-الأسد-الجديد-رجل-أمن-دموي-نموذجي

بينما تحاول روسيا الترويج لتغيير في النظام وتحاول إقناع المعارضة بتغيّر عقليته الأمنية وجنوحه الكامل للاستمرار في الحل العسكري، يواصل النظام توجيه الرسائل العكسية، وآخرها ما تسرب على صفحات موالية عن تعيين أحد الضباط المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب ومجازر مديراً لمكتب بشار الأسد.

ورغم عدم وجود تأكيد رسمي من النظام السوري، قالت مصادر إعلامية موالية للنظام إن الأسد عيّن اللواء رفيق شحادة مديراً لمكتبه، وهو المنصب الذي ظلّ لوقت طويل بعهدة شخصيات مدنية، ما يؤكد حسب بعض المعارضين ازدياد التقارب بين رئيس النظام وحليفته إيران على حساب الجانب الروسي.

وبغض النظر عن صحة الخبر من عدمه، والذي قد يكون إما عملية جس نبض من قبل النظام، أو تسريب من شحادة نفسه، فالرسائل التي يوجهها التعيين إذا حصل سلبية عموماً. فشحادة وإلى جانب أنه من الحرس القديم في النظام، فهو يُعتبر من أكثر ضباط الأمن دموية، وتنسب إليه العديد من المجازر بحق المعارضين خلال السنوات التسع الماضية، كما يقول البعض إنه مسؤول عن مقتل اللواء رستم غزالة.

وبحسب موقع "مع العدالة"، فإن رفيق محمود شحادة، المنحدر من قرية الشراشير التابعة لمدينة جبلة في اللاذقية، هو أحد أبرز ضباط الحرس القديم لنظام الأسد، حيث كان قائداً لكتيبة حرس الرئيس السابق حافظ الأسد برتبة عميد حتى عام 2000.

وإثر خلاف مع اللواء، ذو الهمة شاليش، ابن أخت الأسد الأب، تم نقل شحادة لترؤس فرع الأمن السياسي في دمشق، ثم عُيّن بعد ذلك رئيساً لفرع الأمن العسكري في طرطوس، ومن ثم رئيساً للفرع "293" المختص بشؤون الضباط التابع لشعبة المخابرات العسكرية ومقره دمشق.

ومع انطلاق الثورة السورية عام 2011، كان رفيق شحادة يشغل منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحمص، كما تولى منصب نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية، التي كان يرأسها اللواء علي مملوك قبله.

وحسب الموقع، يعتبر شحادة مسؤولاً مباشراً عن مجزرة الساعة في مدينة حمص، والتي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى من أبناء المدينة عام 2011، إضافةً إلى مسؤوليته عن كافة الانتهاكات التي ارتكبتها قوى الأمن بمحافظة حمص، خصوصاً في بابا عمرو وتلبيسة والرستن.

وعلى إثر تفجير خلية الأزمة عام 2012، عُين اللواء رفيق شحادة رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، خلفاً لعلي مملوك الذي أصبح رئيساً لمكتب الأمن الوطني. وفي المنصب الجديد ارتكب شحادة سلسلة من الانتهاكات وجرائم القتل والتعذيب والاغتصاب بحق المعتقلين من المدنيين والضباط المتهمين بمحاولات الانشقاق.

وفي آذار/مارس 2015؛ صدر قرار بإقالته من منصبه بسبب مسؤوليته عن مقتل اللواء رستم غزالي، رئيس شعبة الأمن السياسي آنذاك، بعد ضربه من قبل عناصر شحادة بسبب خلافات بين الضابطين.